المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 1896
الصفحـات : 23 المسلسل : 154

الشورى والتنمية السياسية

عبدالله الطويرقي*

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 1896
الصفحـات : 23 المسلسل : 154

لئن كان مفهوما مثلا قصور مؤسسات حكومية كالشؤون الإسلامية والثقافية/الإعلامية والتربوية في طرح برامج وطنية جادة لمواجهة الدولة والمجتمع للإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، فإنه من غير المفهوم أن يبقى جهاز تشريعي كمجلس الشورى خارج المواجهة، وفي انتظار ما يحال إليه تطاميا من الدولة أو ما يرده من تقارير جهات وهيئات حكومية من وقت لآخر!!..بل وإذا افترضنا جدلا أن مؤسسات حكومية كهذه لم تعتد ممارسة السياسة إلا في الشق التنفيذي لها، ولكون معظمها لا يعمل وفق برامج سنوية مخطط لها ومعتمدة موازنتها من الحكومة، فمفهوم جدا، ألا يكون لديها حلول أو حتى فهم لما يمكن لها أن تقدمه حسب اختصاصها للدولة والمجتمع وقت الأزمات، فإنه من غير المفهوم في المقابل أن يتخلى جهاز خبرة دوره ووظيفته الرئيسة صياغة تشريعات واقتراح لوائح وتظم عمل ماكرو على مستوى الدولة والمجتمع كالشورى عن دوره في التنمية السياسية بهذا الشكل والحجم والبلد تخوض مواجهة شرسة مع التطرف في الداخل والخارج بدبلوماسية العلاقات العامة في الخارج وبالحلول الأمنية في الداخل لأكثر من 3 أعوام!!

فنظام المجلس يتيح له اقتراح سياسات عامة والرفع بها لصانع القرار لاعتمادها أو إرجائها لسبب أو لآخر.. ونظام المجلس يسمح بمناقشة قضايا يقترحها أعضاؤه ونقرها لجنته العامة للتداول والرفع بقرارات المجلس الصادرة حيالها لصانع القرار للنظر فيها..بل وحظوظ المجلس كانت جد عريضة في تبني الدولة لأي رؤية علاجية بطرحها لحالة الخطاب الديني المحلي المتشنج والرأي العام الوطني الذي تتنازعه قوى التطرف في حينه، عندما تبنى الملك عبدالله استراتيجية الشراكة في المسؤولية الاجتماعية أو لنقل عام 2001، ودعوته لنخب المال والثقافة والتربية والإعلام للحوار في السياسة الوطنية كجزء من إدارة الدولة لأزمة ما عرف في حينه بالحرب على الإرهاب.. ولكن ظل المجلس حبيس رؤية موادد النظامية، دونما أخذ في الاعتبار لحساسية الظرف الذي صور المملكة والنظام السياسي فيها للعالم كوحش كاسر يتهدد الحضارة الإنسانية، ولا بحجم دقّ الهوية في الداخل وانقسام الشارع حول العقدي والوطني..، ولا بالضريبة التي قد يدفعها اقتصاد واستثمارات وشراكات البلد في العالم مع كل عمل تدميري يطال منشآت ومواقع وأفراد على تراب الوطن..!! ولئن كان مفهوما حالة الأداء المرتبك التي كانت عليها مجموعات العمل من أكاديميين ورجالات مال وأعمال وإعلاميين وحتى دبلوماسيين في تنفيذ دبلوماسية العلاقات العامة التي يشنها الملك عبدالله بكشفه لأوراق الحكومة السياسية وغير المعلنة بطبيعة الحال في إدارة الأزمة مع واشنطن ولندن أواخر العام 2001 ومطلع العام 2002، فالمسألة بكل بساطة تكمن في أن الشارع السعودي ظل لفترة ليست بالقصيرة غير مسيس، علاوة على أن تنشئة المواطن السياسية هي الأخرى ظلت إلى عهد قريب تقصر السياسة على أنها الدولة الرسمية.. الأكيد هنا أن مجلس الشورى كان في مقدمة الهيئات والجهات التي شارك العديد من أعضائه بفاعلية في الوقود الحوارية وبرامج العمل التي كانت جزءا من مواجهة الدولة للحملة الدعائية البغيضة على الدين الإسلامي ونظام الحكم والنظام الاجتماعي للمملكة.. ولكن السؤال هنا، هو في أن ما هو متاح للمجلس كسلطة تشريعية وما يكفله نظام المجلس لأعضائه من حركة ضمن النسيج السياسي العام سواء على مستوى التفكير والتعاطي مع الواقع أو على مستوى سقف الخطاب السياسي المتداول، يضعه في خانة المبادر المسؤول اجتماعيا لا وظيفيا مقارنة بغيره من مؤسسات المجتمع في ذلك الظرف الحالك..لربما أن هذا البعد السياسي/الاجتماعي للمجلس يستلزم الكثير من الخبرة والوقت لكي يؤدي المجلس دوره كجسم نشط وفاعل في الخطاب السياسي المحلي، وهو أمر مفهوم بعمر المجلس وبعمر الحالة الوطنيقية التي قد تلازم عضو المجلس القادم من الأجهزة البيروقراطية، ولكن ماذا عن البعد التشخيصي الاستشاري/الاستشراقي التقنيني لواقعنا الاجتماعي الجديد وقد أطلقتنا عضويتنا الكاملة في منظمة التجارة العالمية؟!!..

بل إن مسألة التنمية السياسية هي الأخرى تطل برأسها، مع منتدى المستقبل الذي انفض من أيام في دولة البحرين في إطار الاستصلاح الجماعي الكبير للمنطقة، تطرح مجددا دور مجلس الشورى في تهيئة أدوار وأرضيات العمل لمنظمات المجتمع غير الحكومية الـNGO، وتنمية خطاب سياسي مسؤول بحجم شروط الداخل في المرحلة القادمة.. وهذا بالتأكيد تساؤل يعيدنا للمربع رقم (1) والذي يتعلق بقدرة المجلس على الانعتاق من التفسير الوظيفي الصرف لآليات التفكير والأداء من منطلق شراكته في المسؤولية

مجلس الشورى اليوم بحاجة لإعادة نظر جد حقيقية في تعاطيه مع واقع الناس وحاجة صانع القرار للرأي المعمق في ظواهر وسلوكيات فردية أو مؤسسية في مجالات تعد طبيعية للمجتمع..

الاجتماعية مع الدولة تجاه المجتمع، وبالأخص فيما يتعلق بالاحتياجات والشروط والقيم التي يتطلبها دور العضوية المنتجة في هذه المنظمة التي تدير العالم بمعايير فيها الكثير من التحدي للاقتصادات التقليدية والأحادية الأدوات والأساليب وتلك التي لا تطوع لتنظمة العمل والملكية والإنتاج في مجتمعاتها لتتماشى ولأوضاع الاندماجات والتحالفات الفائقة القطرية في الإنتاج والتصريف في سوق تحكمها التعددية وربما إلى حد ما النسبية..!! أي، وبعبارة مفهومة، قبول عضوية المملكة في هذه المنظمة الدولية ليس نهاية المطاف وغاية المنى كما يتصور البعض، فهو لا يعدو أن يكون استيفاءنا لشروط العضوية في المنظمة، ومسألة المكاسب من عدمها تعتمد ليس على وجود نظم وقوانين عمل وتقاض وتبادل تجاري تتماشى ومعايير المنظمة وحسب، بل في الجهوزية العالية لأنظمة الإنتاج وأساليب العمل والتوطين الذكي والتطوير المستدام لاختصاصات ومجالات عمل ومهارات كوادر تخدم الحاجات الفعلية للأسواق للبقاء ضمن دائرة

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 1896
الصفحـات : 23 المسلسل : 154

الإنتاج لا الاستهلاك.. فالنظام هنا يعمل بكّلية سوق فائق القطرية مفرغ من المزايا التنسيبية / والضرائب الحمائية أمام من يملكون الرساميل الضخمة وأدوات الإنتاج.. أي إنه نظام يعزز من مكاسب من ينتجون على حساب من يستهلكون والعكس بالعكس.. من يستهلكون بكل بساطة سيزدادون استهلاكية بسبب الخيارات التعددية التي يتيحها لهم السوق بطبيعة الحال.. وهذا في حالتنا مع بقاء البترول سلعتنا الرئيسة خارج الاتفاقية، وفي انتظار مواقف تفاوضية مواتية للمملكة بعد جولة هونج كونج القادمة، لإقحام الزيت على قائمة سلع المنظمة، ومع نجاحنا في تجنيب الغاز سطوة التسعير، أقول هذا لا يبقي لنا إلا خيارا واحد، ألا وهو دائرة المنتجين وحسب.. وهو ما يعني أننا إزاء مشروع اجتماعي/اقتصادي ضخم يستوجب وجود أنظمة تفكير واستبصار وتوليد وابتكار أنظمة وتشريعات واقتراح أسقف أداء لمؤسسات الخدمات والإنتاج بالمعايير المنافسة والرصد والتقييم الدائم للبيئة المحلية من وقت لآخر والبحث النشط عن البدائل والخيارات في أساليب التنظيم والإدارة وخطط وكوادر العمل.. مرة أخرى، هذا يحيلنا لمسألة الشروط المحلية والعالمية لما يحدث في باحتنا الخلفية اليوم، وفيما إذا كان المجلس مهيئا لانتزاع مساحات حركة لسلطاته التشريعية في الواقع الحقيقي للمجتمع والأخذ في التشكّل بمستجدات غير معهودة، خاصة وهو يمثل طيفا عريضا من التكنوقراط والمشتغلين بقضايا عصرية جدا في اقتصاديات المعرفة ومجتمعات المعلومات وتكوينات المنظمات غير الحكومية وصياغة السياسات العامة والحملات الانتخابية وغيرها من المجالات، والتي بمقدورها العمل فيما بينها كفرق عمل مفكرة لصياغة مشروع للتنمية السياسية يقترح المجلس بموجبها الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة والسياسات التنفيذية المناسبة لها، ومن ثم الرفع بها للرئيس مجلس الوزراء لاعتمادها وإلزام الحكومة بها للمرحلة القادمة..

مجلس الشورى اليوم بحاجة لإعادة نظر جد حقيقية في تعاطيه مع واقع الناس وحاجة صانع القرار للرأي المعمق في ظواهر وسلوكيات فردية أو مؤسسية في مجالات تعد طليعية للمجتمع كالمعلوماتية وكل ما يتعلق بتجارة الإنترنت أو بالأجسام التشريعية الخاصة بالصحافة الإلكترونية والإعلان وما يتعلق بما يعرف بالحق المعلوماتي وأخلاقيات المجتمع السايبروني كهيئات وتنظيمات إلخ.. فالظروف والممارسات التي عرفها المجلس قبل 10 أعوام هي غيرها الآن، فظروف اليوم ظروف مبادرة لا انتظار، فالمجتمع اليوم يوسع من علاقاته بالعالم ومعها تتوسع التزاماته ومصالحه واحتياجاته التي تستلزم مبادرة المجلس للدرس وسن قوانين واقتراح تنظيمات وأساليب عمل ومراقبة وتقييم كل ذلك حسب ما تقتضيه مصالح الدولة والمجتمع.. نحن في مرحلة تحولات لا تقل بأي حال من الأحوال عن مغامرة التنمية العظيمة منذ 3 عقود تقريبا، ومطلب وطني وتاريخي أن يكون لهذا المجلس الوطني دور حاسم يؤثر في مسيرة الوطن.

---

*كاتب سعودي